

النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي

The U.S.-China Rivalry in the South China Sea

شريفة كلاع* ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

cherifaklaa@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/01 تاريخ قبول المقال: 2021/10/12 تاريخ نشر المقال: 2021/11/11

الملخص:

سيتم في هذه الدراسة التركيز على أحد المناطق الاستراتيجية الهامة في آسيا والعالم والمتمثلة في بحر الصين الجنوبي، والتي تعتبر منطقة جيوسياسية ذات تأثير كبير في العلاقات الإقليمية والدولية، وبحكم تسمية المنطقة على الصين ووقوعها في المجال الإقليمي الصيني فإن هذه الأخيرة تولي أهمية كبيرة لهذا البحر باعتباره مجالاً حيويًا في منظورها الجيوسياسي لاعتبارات كثيرة من بينها الطاقة والموانئ والمضائق البحرية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية كبيرة لهذا البحر، ساعية بشكل حثيث للتواجد به وإقامة علاقات تحالفية مع بقية الدول المتواجدة فيه، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في المنظورين الصيني والأمريكي، وكذا حالة التصعيد الأمريكي للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي جعل الصين تعتمد سياسات لمواجهة التهديدات الأمريكية في هذا البحر، حيث تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن حالة النزاع الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي أصبحت تأخذ أبعاداً متداخلة من أجل السيطرة على الطاقة ومنافذها والتجارة والنفوذ في المنطقة وبالتالي بقية المناطق الأخرى اعتباراً لأهمية المنطقة جيوسياسياً.

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي؛ النزاع؛ السيطرة؛ الصين؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract:

This research paper focuses on one of the most strategic areas in Asia and the world, which is the South China Sea that is considered to be a geopolitical area with a great impact on regional and international relations. And by virtue of naming the region after China and its location in the Chinese regional sphere, the latter gives a great importance to this sea for many considerations, including energy, ports and sea straits, which have driven the United States of America, in turn, to consider this area to be of a great importance that requires a significant presence and friendly relationships with the local states in it. Hence, this study aims to present the strategic importance of the South China Sea from both the Chinese and American perspective as well as the American escalatory moves to gain the upper hand in the region; a fact that led China to adopt policies to counter the American threats in this sea. At the end, this study concludes that the state of the U.S.-China conflict in the

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

South China Sea has become of overlapping dimensions with the ultimate purpose to control the energy resources, trade and influence in the region and beyond.

Key words:

South China Sea; dispute; the control; China; United States of America.

المقدمة:

تعتبر منطقة بحر الصين الجنوبي ذات أهمية كبيرة سواء للدول المطلة عليه أو بقية الدول الأخرى التي لها مصالح تجارية تمر عبره على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل منه مجالاً حيويًا تسعى الصين التي ارتبط بها اسم هذا البحر إلى زيادة هيمنتها وتمركزها فيه، لما له من أهمية في تأمين أمنها البحري وتوطين نفوذها فيه، الأمر الذي جعل جيوسياسية هذه المنطقة تحظى بأهمية بالغة في المنظور الصيني، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وإن جُسد بشكل أكبر في بدايات القرن الواحد والعشرين، ثم بعدها مع مجيء الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ Xi Jinping" وإطلاقه المبادرة الاقتصادية العملاقة "الحزام والطريق"، ونظرًا لكون هذا البحر يقع في مجال ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي لاحتوائه على موانئ ومضائق هامة لا تمر خطوط التجارة الدولية إلا خلاله، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية واستدراكًا لمخافة ضياع مصالحها ونفوذها في هذه المنطقة، تدخل في نزاعات مع الصين من أجل الهيمنة فيها وضمان عدم خضوعها لقوة مهيمنة واحدة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بمدى أهمية منطقة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجيات الصينية والأمريكية، وذلك من خلال تبيان المرتكزات الصينية والأمريكية في هذه المنطقة، كما تستعرض حالة النزاع والتصعيد الأمريكي - الصيني للسيطرة على هذا البحر، وكذا السياسات الصينية لمواجهة التهديدات والتصعيد الأمريكي للسيطرة عليه على اعتباره نطاق بحري يدخل في المجال الحيوي الصيني الذي توليه هذه الأخيرة أهمية جيوسياسية كبيرة.

إشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسًا بموضوع "النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: ما هي خلفيات النزاع والتصعيد الأمريكي الصيني من أجل السيطرة على منطقة بحر الصين الجنوبي؟
فرضية البحث: وتكمن فيما يلي:

*يعتبر بحر الصين الجنوبي مجالاً حيويًا ذا أهمية استراتيجية في منطقة جنوب شرق آسيا نظرًا لعدة اعتبارات، جعلته يحظى باهتمام بالغ في المنظور الاستراتيجي الصيني والأمريكي هذه الأخيرة التي تسعى بشكل حثيث لتوطين نفوذها فيه والسيطرة عليه.

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على توليفة من المناهج، كالمنهج التاريخي وكذا الإحصائي، والمدخلين الاقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع: "النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"، من خلال تناول النقاط التالية:

- 1 - الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في المنظور الصيني والأمريكي.
- 2 - حالة النزاع والتصعيد الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي.
- 3 - السياسات الصينية لمواجهة التهديدات والتصعيد الأمريكي للسيطرة على بحر الصين الجنوبي.

1- الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في المنظور الصيني والأمريكي:

يقع بحر الصين الجنوبي في جنوب شرق آسيا ممتدا من مضيق ملقا في الجنوب الغربي إلى مضيق تايوان في الشمال الشرقي¹، ما جعله يحظى بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة ويرجع ذلك إلى وقوعه في نطاق جغرافي مهم عند طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة ونشاطا في العالم، في ظل الإمكانيات السكانية والاقتصادية للدول المشاطئة له (الصين، كمبوديا، إندونيسيا، فيتنام، تايلاند، الفلبين، ماليزيا، بروناي، وسنغافورة)²، ويعد من أكثر مناطق العالم أهمية من حيث ما يحتويه من تنوع بيولوجي وموارد طبيعية، كما أنه من أهم الممرات التجارية العالمية، حيث يمر به أكثر من نصف أسطول ناقلات الطاقة العالمية، وأكثر من نصف الأسطول التجاري العالمي³، إذ تمر به تجارة قيمتها نحو 5 تريليون دولار سنويا، إضافة إلى احتوائه على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ووفقا لذلك تشير تقديرات إدارة الطاقة الأمريكية إلى أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على حوالي 11 مليار برميل من النفط و190 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، كما قدرت "وكالة المسح الجيولوجي الأمريكي" (The U.S. geological Survey) سنة 2010 بأن بحر الصين الجنوبي يحتوي ما بين 5 و22 مليار برميل من النفط، ما بين 70 و290 تريليون قدم مكعبة من الغاز والمواد غير المكتشفة، ونظرا لأن المسح الجيولوجي الأمريكي لم يفحص المنطقة بأكملها فقد أشارت أن تكون الموارد غير المكتشفة أكبر، وفي المقابل قدرت "الشركة الصينية الوطنية للنفط البحر" (CNOOC) في شهر نوفمبر 2012 بأن المنطقة تحتوي على حوالي 125 مليار برميل من النفط و500 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي والموارد غير المكتشفة⁴.

ونظرا لوقوعه جغرافيا في إطار جغرافي يضم دولا مهم تطل عليه، وفي ظل الإدراك المتنامي لأهمية بحر الصين الجنوبي لاسيما دول الإقليم والقوى الخارجية، بدأ هذا البحر يدخل في صميم التفاعلات الجيوبوليتيكية للقرن الواحد والعشرين عبر تحوله إلى أحد أهم مناطق التوتر على خريطة التفاعلات الدولية، حيث أن الترابط الجغرافي لمضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي جعلهما من أكثر الممرات الملاحية أهمية في

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

العالم، خاصة وأن أغلب دوله تعد مستوردة للطاقة، لذلك فإن أي اضطراب يؤدي لإغلاق مضيق "ملقا" سوف يؤثر بالسلب في بحر الصين الجنوبي، فضلا عن ذلك يحتوي بحر الصين الجنوبي على 30% من جزر بحر الصين الواسع البالغ عددها أكثر من 5000 جزيرة، وتعد تلك الجزر ذات أهمية استراتيجية كبيرة بفعل كونها مداخل جغرافية مهم لهذا البحر، يمكن لمن يسيطر عليها التهديد بإغلاقها، حال التعرض إلى خطر ما، لتعكس أثرها السلبي على مجمل الدول التي تمر تجارتها عبر بحر الصين الجنوبي، ومما يضفي مزيدا من القيمة الاستراتيجية لهذا البحر أنه أقصر الطرق التي تربط بين المحيطين الهادئ والهندي، فضلا عن كونه يمتاز بوجود أكثر الخطوط الملاحية ازدحاما بحركة السفن، وبما أن تسمية هذا البحر ذات علاقة بالصين من ناحية التشابه بالاسم، فإن ذلك يدعونا إلى إبراز الأهمية الاستراتيجية للبحر لدى الصين، إضافة إلى القوى الدولية التي لديها مصالح جيوبوليتيكية فيه وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تتنافس الصين في الهيمنة على هذا البحر، وفيما يلي يمكن تبيان أهمية هذا الأخير في المنظورين الصيني والأمريكي⁵:

1.1- في المنظور الصيني:

تحاول الصين تأكيد أن بحر الصين الجنوبي ليس عائقا أمام استدامة علاقات قوية بين الصين وباقي دول الإقليم، ورغم ذلك تحول هذا البحر إلى بؤرة توتر ومشاحنة من حين لآخر بين دوله في ظل دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأطراف الأخرى ضد الصين لتكون لها فيه موطن قدم، وهو ما جعل هذا البحر نقطة صراع جوهرية في التنافس الأمريكي - الصيني في ظل الوجود العسكري المكثف بالمنطقة، ولبيان أهمية بحر الصين الجنوبي في المنظور الجيوبوليتيكي الصيني، نجد أن 82% من جميع الكميات النفطية التي تستوردها الصين تمر عبر بحر الصين الجنوبي بعد أن تجتاز مضيق ملقا الاستراتيجي، لذا تتظر الصين إلى الجزر الواقعة فيه بعين الاهتمام لكون هذه الجزر لكونها تشكل محطات مهمة لنشر القواعد العسكرية والتسهيلات المختلفة للمراقبة وجمع المعلومات، فضلا عن الاهتمام بالاكشافات الخاصة بمصادر الطاقة، كون الصين تعتمد بشكل كبير على استيرادها للنفط من الخليج العربي ودول إفريقيا، مما يجعل اقتصادها عرضة للتهديدات في حالة حدوث اضطراب محتمل في مناطق الإنتاج⁶، وتجدر الإشارة إلى أنه في الكتب البيضاء لأعوام 2008 و2013 و2015؛ قد تم تحديد أهداف السياسة الدفاعية الصينية كالتالي: "صيانة الأمن والوحدة القومية، ضمان تنمية البلاد، ضمان التحديث الشامل والمنسق والمستدام للجهاز العسكري، تعزيز مهارات القوات المسلحة من خلال تطوير الإعلام الآلي، إقامة دفاع نشط، تعزيز استراتيجية التسليح النووي للدفاع عن البلد، تعزيز بيئة أمنية تساعد على التنمية السلمية للصين ...، احتواء القوى الانفصالية، وصيانة الحدود والمجال الجوي الساحلي والإقليمي، حماية الحقوق والمصالح البحرية والمصالح القومية على الأراضي وفي المجال الإلكتروني، وحماية الصين في الخارج"، وانطلاقا من ذلك؛ يعمل الجيوسياسيون الصينيون على تحقيق التوازن بين استراتيجيتهم للانفتاح الاقتصادي العالمي،

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

ومصالحهم الاستراتيجية وعلى وجه الخصوص في المناطق ذات الأهمية⁷، خاصة تلك التي تقع في مجالها الحيوي القريب.

لذلك تخشى الصين أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها البحري في المحيطين الهادي والهندي عبر أساطيلها البحرية المنتشرة هناك للقيام بإغلاق مضيق "ملقا" بما يضر بالمصالح الصينية هناك، وعلى إثر ذلك تسعى بشكل حثيث إلى ترسيخ وجودها بقوة في مضيق "ملقا" وبحر الصين الجنوبي، ليس بهدف العمل على دحر محاولات السيطرة الأمريكية على هذا البحر وحسب، وإنما بهدف العمل على أن تقوم بدور المهيمنة بشكل جيوبوليتيكي على هذا الإقليم عبر التحكم في منافذه البحرية، وبالتالي العمل على تحويله إلى مجال حيوي لها ليكون ذلك أحد أهم المداخل التي تمكن الصين من خلالها من الدخول إلى عالم القوى المكافئة، الأمر الذي يجعل من إمكان السيطرة على هذا المسطح المائي مصدرا مهما من مصادر الخلاف بين دول الإقليم، خاصة في ظل التوجهات الأمريكية الرامية إلى بسط النفوذ والسيطرة عليه⁸.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين تنقل أكثر من 60% من تجارتها عن طريق البحر، حيث يرتبط أمنها الاقتصادي ارتباطا وثيقا ببحر الصين الجنوبي، إذا ما يقرب من 40% من إجمالي التجارة الصينية سنة 2016 قد مرت عبر بحر الصين الجنوبي، وباعتبار أن الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، فإنه يمر سنويا ما يقرب من 80% من وارداتها النفطية عبر بحر الصين الجنوبي من خلال مضيق "ملقا"⁹.

2.1- في المنظور الأمريكي:

لقد حظي بحر الصين الجنوبي بأهمية كبيرة لدى المنظرين الجيوبوليتيكيين الأمريكيين وعلى رأسهم "نيكولاس جون سبيكمان Nicholas John Spykman" (1893 - 1943) على أساس أنه يقع ضمن منطقة الحواف التي تضمنتها نظريته "إطار الأرض" القائمة على فكرة "أن من يتحكم في حافة الأرض (الريماند)، يتحكم أوراسيا، وأن من يتحكم في أوراسيا، يتحكم في مصير العالم"¹⁰، ولذلك تدرج أهمية هذا البحر والمنطقة تحديدا ضمن المنظور الأمريكي، إذ لا يخرج هذا البحر سواء كمسطح مائي أو إقليم جغرافي يضم أهم الممرات المائية عن دائرة اهتمام صناع القرار الأمريكي ومخططي الإدارات الأمريكية المتعاقبة، على اعتبار أن لديها مصالح جيوبوليتيكية محددة في هذا البحر والمنطقة، ركيزتها الأساسية حرية الملاحة للسفن الأمريكية التي تجوب هذا البحر لأغراض تجارية وعسكرية، إضافة إلى تأمين جميع السبل التي تحول دون تحويل هذا البحر إلى مجال حيوي للمصالح الصينية، خاصة مع توجه الصين وبشكل حثيث إلى بناء قدراتها الدفاعية والتسليحية، بما في ذلك قوتها البحرية التي بدأت تتخذ من هذا البحر مجالا لحركاتها، فضلا عن الرغبة في توظيف نقاط الضعف الجغرافية في هذا البحر عبر التحكم في المضائق التي تحيط به، سواء عن طريق نشر القواعد العسكرية، أو عن طريق التحالف مع القوى المطلة عليه، لذا نجد الإدارات الأمريكية تعبر صراحة عن هذه المصالح التي تحولت إلى ركيزة أساسية ضمن ركائز عقيدتها الجيوبوليتيكية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما اتضح عبر تصريح وزيرة خارجيتها السابقة "هيلاري كلينتون" على أن للولايات

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

المتحدة الأمريكية مصلحة حيوية في ضمان حرية الملاحة، والدخول الحر إلى النطاقات البحرية في آسيا، واحترام القانون الدولي بشكل خاص في بحر الصين الجنوبي¹¹.

وتعتبر الممرات البحرية في بحر الصين الجنوبي بمثابة شريان عسكري حيوي، حيث يمر الأسطول السابع للولايات المتحدة الأمريكية بانتظام بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي (بما في ذلك خليج البنغال)، ولذلك أنشأت شبكة كثيفة من الروابط والالتزامات الأمنية وحافظت عليها في جميع أنحاء شرق وجنوب شرق آسيا وبشكل مستدام من خلال الاتصال المنتظم مع الأسطول السابع أثناء عبوره للمنطقة عبر بحر الصين الجنوبي¹²، ومن أجل مراقبة مرور تجارتها الخارجية عبر هذه المنطقة التي تعتبر وفق المنظور الأمريكي مجالاً دولياً يجب منع سيطرة الصين عليه، وحسب الجدول رقم (01) التالي يمكن إيضاح قيمة ونسب التجارة العابرة في بحر الصين الجنوبي للدول الكبرى ومن أهمها الصين والولايات المتحدة الأمريكية حسب إحصاءات التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي لسنة 2016:

جدول رقم (01): أهمية تجارة بحر الصين الجنوبي بالنسبة للدول الكبرى

الدول	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%) 2016	قيمة التجارة عبر بحر الصين الجنوبي (بالمليار الدولار الأمريكي) / 2016	تجارة بحر الصين الجنوبي كنسبة مئوية من إجمالي التجارة في السلع / 2016
الولايات المتحدة الأمريكية	24.5	208	5.72
الصين	14.8	1470	39.5
اليابان	6.53	240	19.1
ألمانيا	4.58	215	9.00
بريطانيا	3.46	124	11.8
فرنسا	3.26	83.5	7.77
الهند	2.99	189	30.6
إيطاليا	2.45	70.5	8.14
البرازيل	2.37	77.3	23.4
كندا	2.02	21.8	2.67

المصدر:

*"China Power Team, "How Much Trade Transits the South China Sea?" China Power, CSIS China Power Project, International Monetary Fund, 2 August 2017, Updated 25 January 2021, Accessed: (21/07/2021), see the link: <https://chinapower.csis.org/much-trade-transits-south-china-sea/>

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

إن قيمة التجارة التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي قد أعطت هذا الأخير أهمية جيوسياسية كبيرة، إذ يعتبر مفترق طرق بحري أساسي للتجارة الدولية بالنسبة للعديد من أكبر الاقتصادات في العالم، ووفقا ما تم ذكره أنفا أيضا؛ فإن أهمية هذا البحر تنبع في كونه أنه ليس ممرا تجاريا مهما وحسب، بل أيضا إلى الكميات الكبيرة من موارد الطاقة المكتشفة به سواء المستغلة أو التي لم يتم استخراجها واستغلالها، وهو ما جعل هذا البحر منطقة محل سعي حثيث للهيمنة عليه، ومجالا للصراع والتنافس للسيطرة على موارده الطاقوية، واعتبارا أيضا لكونه يحوي أحد أهم الممرات والقنوات البحرية في العالم، والتي تتحكم تقريبا في شريان الاقتصاد العالمي.

2- حالة النزاع والتصعيد الأمريكي - الصيني للسيطرة في بحر الصين الجنوبي:

يمثل بحر الصين الجنوبي منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالمدلول الأمريكي للمصالح الحيوية والذي يعني عدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية بتعريض هذه المصالح لأي تهديد مباشر من جانب أي طرف دولي آخر، واستخدام كافة الوسائل لمنع حدوث مثل هذا التهديد، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري الأمريكي المباشر للقضاء على مصادر التهديد، وقد حرصت الاستراتيجية الأمريكية على تأكيد ضرورة منع أي تحالف في هذه المنطقة يكون موجها ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وقد أدركت الصين ذلك وعملت من خلال تحركاتها الدبلوماسية في نطاق القارة الآسيوية ككل مع التركيز على منطقة جنوب شرق آسيا، على التأكيد بأن إقامة علاقات تعاون مع أية دولة في المنطقة ليست ضد طرف آخر وليست على حساب مصالح طرف آخر، ومن ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحالفاتها مع الدول الآسيوية التقليدية التي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة مازالت تعد عاملا حاسما في تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة ولردع الصين عن التحول إلى قوة مهيمنة، ففيما يخص التحالفات العسكرية في المنطقة فثمة موقف صيني معلن عناصره الأساسية هي: عدم قبول الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والدعوة الصريحة إلى إلغاء كل التحالفات، والتأكيد على أن هذه التحالفات ضد السلام والأمن لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة¹³.

ولقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال بعض بؤر التوتر محل النزاع بين الصين وجيرانها بهدف إحباط السعي الصيني لاكتساب دور إقليمي، وقد برز ذلك بشكل واضح في استغلالها لقضية أرخبيل "سبراتلي" الغني بالبتروال في بحر الصين الجنوبي، والذي يقع على بعد 200 كم داخل المياه الإقليمية للفلبين - تتنازع ستة دول على أرخبيل سبراتلي وباراسيل والممرات البحرية الاستراتيجية، الصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي - فبينما ترى الصين أن بحر الصين الجنوبي بحيرة صينية مطالبة من الولايات المتحدة الأمريكية عدم التدخل في هذا النزاع، فإن هذه الأخيرة تؤكد بأنها ستكون طرف في هذا النزاع على اعتبار أن لها مصالح استراتيجية في الحفاظ على أمن الممرات المائية في المنطقة، مبدية رغبتها

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

في عدم سيطرة الصين على الممرات البحرية الدولية في هذه المناطق بما يمثل تهديدا للحركة التجارية الأمريكية في آسيا¹⁴.

وعلى الرغم من حالات التوتر التي سادت علاقات الصين مع بعض دول بحر الصين الجنوبي، فقد سعت إلى تطوير علاقات هادئة ومستقرة مع جيرانها الإقليميين، إذ عمدت إلى إعادة تقييم المواقف وتشكيل المصالح الصينية وفقا للظروف المتغيرة مع الجيران الإقليميين الذي يشاطؤونها نفس البحر، في محاولة لاحتواء مخاوف تلك الدول والظهور بمظهر الجار الكبير المسؤول الذي يحظى بثقة جيرانه وطمأنتهم، فقامت بتطبيع العلاقات مع أندونيسيا وسنغافورة في شهري سبتمبر وأكتوبر على التوالي في عام 1990، ثم مع بروناي في سبتمبر 1991، ومن بعدها مع فيتنام في نوفمبر 1991، والتي منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية معها أصبحت الاجتماعات بين رؤساء الدولتين وبين سكرتيري الحزب الشيوعي فيهما تتم سنويا، بالإضافة إلى الكثير من زيارات العمل التي قام بها وزراء الدولتين ونوابهم، وقد وقعت الحكومتان في عام 1999 اتفاق الصداقة وحسن الجوار والاستقرار طويل الأجل، والذي تم تطويره في عام 2003 ليشمل العمل على تحقيق أربعة أهداف هي: تشجيع المزيد من الزيارات الرسمية بين الجانبين في مختلف المستويات، تبادل التجارب الخاصة بالتنمية الاقتصادية، تشجيع حركة التبادل الطلابي والشبابي بين الدولتين، وأخيرا تقوية التعاون في مجالات العمل الإقليمي والدولي¹⁵.

إن المنظور الأمريكي لوضع الصين مفاده أن الصين ترى نفسها قائدا طبيعيا في آسيا (الدولة القائد)، وترى أن الوجود العسكري الأمريكي وشبكة التحالفات الأمريكية في المنطقة تحبط طموحاتها في هذا الشأن، وتمتلك بمساعدة روسية أسلحة حديثة تمكنها من السيادة العسكرية النسبية في بحر الصين الجنوبي ضد أية قوة أمريكية، وإذا نجحت الصين في تأكيد سيادتها على هذه المنطقة، فسوف تكون قادرة على التغلغل بعمق في جنوب شرق آسيا، وأن تؤثر على الأحداث هناك، فوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين قد حددت لنفسها في فترة ما بعد الحرب الباردة أهدافا تتعارض مباشرة مع المصالح الأمريكية، وأهم تلك الأهداف أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متفوقة في آسيا، وتقليل النفوذ الأمريكي ومنعها واليابان من تشكيل جبهة لاحتواء الصين، وبسط نفوذها في بحار شرق وجنوب الصين حتى يتسنى لها السيطرة على الممرات البحرية الرئيسية في المنطقة، كما تهدف الصين إلى تحقيق نوع من الهيمنة، ويتمثل هدفها في ضمان عدم إقدام أية دولة في منطقتها - سواء أكانت اليابان التي تتمتع بحقوق التنقيب على النفط في بحر شرق الصين أو كانت تايلاند التي قررت السماح بزيارات قطع البحرية الأمريكية لموانئها - على اتخاذ أي خطوة دون وضع مصالح الصين الذاتية في الاعتبار، كما يتمثل العامل الثني الذي يدفع بالمخاوف الأمريكية تجاه الصين، احتمال هيمنة الصين على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قومية، وبما لديها من إمكانيات بشرية واقتصادية هائلة وهو الوضع الذي يقوض ويضر بالمصالح الأمريكية¹⁶.

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

وفي هذا الصدد كان قد وضع "صامويل هانتنتغتون" تصورات للرد على التساؤل التالي: هل من الضروري للولايات المتحدة الأمريكية أن تذهب إلى الحرب لمنع الصين من التحول إلى القوة الإقليمية المهيمنة في محيطها الإقليمي؟ ويضيف بأن تنامي القوة الاقتصادية أو الحضارة الصينية (الصين وما جاورها) أمر واضح، إذ ارتفع نصيب هذه الحضارة في الناتج الاقتصادي العالمي الإجمالي من 3.3% سنة 1950 إلى 4.8% سنة 1970، وإلى 6.4% سنة 1980، ثم إلى 10% سنة 1992، ويمثل هذا الاتجاه من وجهة نظره بأنه من أكثر المسائل الأمنية أهمية خلال الفترة الأولى من القرن الواحد والعشرين، لذا على الولايات المتحدة الأمريكية أن توجه تحالفها مع اليابان بهذا الاتجاه وتطور علاقاتها العسكرية مع باقي الدول الآسيوية، وأن تدعم وجودها العسكري في المنطقة، وأن تعمل على التعايش مع هذه القوة الصاعدة، وفي كلا الخيارين أخطار جمة، لذلك اقترح "هانتنتغتون" للخروج من هذا المأزق أن تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترك اليابان تقوم بدور الثقل الإقليمي المعادل للصين وأن تساندها بشكل غير مباشر، إلا أن استراتيجيته هذه تحتاج إلى موافقة اليابان على أداء هذا الدور وهو أمر لا يرحبه¹⁷.

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بجيوسياسية منطقة المحيط الهادي ومنطقة جنوب شرق آسيا تحديداً، قد جعلت الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" يعمد إلى إجراء تغيير على السياسة الخارجية الأمريكية حسب ما احتوته وثيقة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة لسنة 2012 (SDR)، إذ أعلن على أنه "من الضروري إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي"¹⁸، وذلك بعد أن أطلق خلال شهر نوفمبر 2010 خطاباً أثناء زيارته لليابان، ثم لاحقاً في الاجتماع غير الرسمي الثامن عشر لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)، حيث أكد على أنه: "في القرن الواحد والعشرين، سيكون أمن وازدهار الشعب الأمريكي مرتبط بشكل لا ينفصم بأمن وازدهار آسيا، وعلى أمريكا أن تستعيد لواء القيادة من جديد في آسيا"، وفي شهر جوان 2020 تم إقرار استراتيجية "إعادة التوازن في آسيا والمحيط الهادي"¹⁹، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التوجه إلى خلق الشراكة عبر المحيط الهادي، وإلى ترسيخ مستدام من خلال إقامة نظام تحالف استراتيجي ومنطقة للتبادل الحر مع اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين، أستراليا، نيوزيلندا، ماليزيا، فيتنام وبروناي، اعتباراً من أن هذه الدول ستصبح من أكبر الأسواق الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، إذا ما تم ربطها بأعضاء منظمة التبادل الحر الأمريكي الشمالي، المكسيك وكندا، حيث يهدف كل هذا الارتكاز الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي الأمريكي إلى الحد من القوة الصينية في مجالها الجيو-سياسي المباشر²⁰.

ونظراً إلى أن الصين تمتلك ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعلها محل انتقاد مستمر من قبل هذه الأخيرة، ورغم أن الصين تشدد على الطبيعة السلمية لجيشها الذي يعد الأكثر عدداً في العالم بتعداد 2.5 مليون جندي، فإنها وضعت خطتين متوسطتي المدى لتطوير قدراتها العسكرية الجوية، البحرية والبرية، وزيادة قدراتها الخاصة بالمراقبة والرصد، ومضاعفة مدى

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

الصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة، كما تسعى إلى تطوير صواريخها الباليستية العابرة للقارات، عبر إضافة تصميمات خاصة بها لغواصات وطائرات روسية الأصل لتتمكن من نشر غواصاتها من أي مكان في المحيط الهادئ، وهو ما تنتقده الولايات المتحدة الأمريكية وتعدّه تهديداً لحلفائها في جنوب شرق آسيا لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية، فقد حذر وزير الدفاع الأمريكي السابق بالإنابة "باتريك شانهان" من حالة عدم الاستقرار في آسيا بسبب أنشطة الصين، متهمها بأنها تقوم بعسكرة الجزر الصغيرة في بحر الصين الجنوبي، وسيطرتها على نصف جزره ومياهه الإقليمية - ترجع أهمية بحر الصين كما سبقت الإشارة إليه إلى أنه يشكل ممرا لما قيمته 5 تريليون دولار من التجارة العالمية السنوية، كما أنه يحتوي على مخزون لا بأس به من الغاز والنفط - حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي السابق "مارك إسبير Mark Esper" في 3 أوت 2019 أنه يؤيد نشر صواريخ متوسطة المدى، يتم إطلاقها في البر من آسيا في وقت قريب نسبيا، وأن بلاده تسعى إلى الإسراع في نشر صواريخ جديدة في آسيا لاحتواء توسع نفوذ الصين في المنطقة، وذلك بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسميا الانسحاب من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى - قد وقعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في عام 1987 خلال فترة الحرب الباردة، حيث تحظر نشر الصواريخ التي تطلق من البر والتي يتراوح مداها ما بين 500 و 5500 كم - وقد أرجعت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب إلى عدم التزام روسيا بها، حيث تسمح هذه الخطوة الأمريكية باستئناف تطوير قوتها الصاروخية البرية لتتفوق على نظيرتها الصينية التي تزداد تطورا، وأن تنشرها في جنوب شرق آسيا، وغداة ذلك لوحث الصين باتخاذ إجراءات مضادة، حال نشرت الولايات المتحدة الأمريكية صواريخ متوسطة المدى تنطلق من البر في آسيا²¹، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت في شهر أبريل 2020 على أنها ستخفض قواتها العسكرية الموجودة في أوروبا وتعيد نشرها في أماكن أخرى في المحيطين الهندي والهادئ في ضوء الإجراءات التي تقوم بها الصين، باعتبارها تمثل تهديدات للهند، فيتنام، لماليزيا وأندونيسيا وتحد في بحر الصين الجنوبي، حيث أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها بأنه ليس لدى الصين أي أسس قانونية لفرض إرادتها من جانب واحد على المنطقة²².

ولقد شهد جوان 2020 تحولا كبيرا في التطورات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، حيث أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب Donald Trump" عن سلسلة من التصريحات ترفض فيها صراحة مطالبات الصين البحرية في بحر الصين الجنوبي باعتبارها غير متوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وهو ما فسره البعض من المحللين بأن هذا الموقف الأمريكي يعتبر أقل ارتباطا بدعم القانون الدولي وله علاقة أكبر بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تصعيد التوترات مع الصين، ففي 13 جوان 2020 افتتح مساعد وزيرة الخارجية لمكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، "ديفيد ستيلويل David Stillwell" المؤتمر السنوي العاشر لبحر الصين الجنوبي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، مبينا تضاعفا كبيرا في النهج الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، إذ حدد حالات ورد فيها أن

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

الصين قد حرمت جيرانها في جنوب شرق آسيا من الوصول إلى الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة التي تطالب بها دول جنوب شرق آسيا، وبعده بأسبوع تحدث وزير الدفاع الأمريكي "مارك إسبر Mark Esper" إلى جمهور المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية محاضرا، حيث أكد من جديد عزم الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في إرسال الأصول البحرية إلى بحر الصين الجنوبي لمواجهة سلوك الصين بشكل حازم ومتزايد²³.

وفي ظل الظروف العالمية الراهنة فإن التركيز على الصراع يعتبر ليس فعالا في حماية المصالح القومية المتغيرة، بل أنها تصبح ضارة في بعض الأحيان، وفي هذا الإطار وجدت "فلسفة التناسق" وهي طرح قد قدمه الرئيس الصيني السابق "هيو جينتاو" في شهر أبريل 2005 في القمة الآسيوية الإفريقية؛ والذي تتبعه الصين في إطار هذه الفلسفة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتادت الصين أن تتخذ موقفا قويا ضد التحالفات الأمريكية الثنائية في آسيا ومنطقة الباسيفيك، كيفية موقفها في علاقاتها مع القوى الكبرى والقوى الإقليمية في مجالها الحيوي، على المشاركات القائمة على التعاون وخاصة مع الدول المجاورة لها - البيئة المحاذية التي تم ذكرها في المحور الأول - مقترحة سياسة: "السلام، التناسق والإثراء" (Pacification, Harmony and Enrichment) جاعلة من نظرتها تجاه الدول المجاورة على أنهم شركاء، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحول في النهج والفلسفة قد روجت لكل من التنمية الداخلية، وبنيت صورة الصين في الخارج، حيث يمكن اعتبار مفهوم "التناسق" بأنه قد ساهم في بلورة الدبلوماسية الصينية في السنوات الأخيرة والتي تدافع عن التناسق والتعاون²⁴.

وفيما يتعلق بخطوط التوجيه الاستراتيجي ضد السياسات الأمريكية لمحاصرة الصين في مجالها الحيوي، ومحاولات التصعيد في التوترات في هذا المجال للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، فإنه يمكن القول بأن الصين تحاول "التحكم في النفس" (Self - restraint) بـ "العمليات المتواضعة" (Modest Operations)، هذا المفهوم الذي شكل روح فكر "دينج كسيو بينغ" والذي أدى دورا مهما في ضمان بيئة مواتية للإصلاح والتنمية، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال العمليات الدبلوماسية في السنوات الماضية كان مبدأ "التحكم في النفس" هو الاستراتيجية، والعمليات المتواضعة هي التكتيك، والعمليات المتواضعة لا تعني المغامرة والسلوك الطائش الذي يتجاوز قدرات الذات أو التصرف كقائد أو حامل للراية، بل على العكس فإن "العمليات المتواضعة" تعني قدرة الفرد، والتصرف عند الضرورة، حيث انعكست هذه الدبلوماسية وهذا المفهوم على ممارسات وتطبيقات السياسة الخارجية الصينية، وبشكل خاص على تناولها للمشكلات والقضايا الإقليمية، وعلى علاقاتها مع المناطق الإقليمية ومع القوى الكبرى، وبشكل أصبحت المصالح القومية - وليست الإيديولوجية - هي الاعتبار الغالب في دبلوماسية الصين، وأن الخصائص التي تحكم أي موقف تعتبر هي الموجه الرئيسي لعلاقات الصين الخارجية²⁵.

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

وانطلاقاً من ذلك فإن احتمالات الصراع العسكري الفعلي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها كمثل اليابان وبعض الدول الأخرى مع الصين، هي احتمالات بعيدة الوقوع ومن أسباب ذلك فهي : أولاً، لأن عودة أعمال القرصنة البحرية وأعمال تهريب المخدرات والإرهاب في البحار، قد خلقت مشكلة معقدة لمختلف الدول المطلة على المحيط الهندي وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية، فقيام هذه الدول بسلوكيات عدوانية ضد الصين وهي الدولة التي وضعت جهودها لصيانة الأمن البحري لأنه أمر يهمها بالأساس قبل أن يهتم بقية الدول، سيكون خطوة غير حكيمة (غير مدروسة)، وثانياً وكما يقول "روبرت كابلان" بأن التجارة هي القوة القاهرة الحقيقية في عالم البحار، فإن تختار الصراع يعني أنه سيكون عليك التخلي عن التجارة، والتخلي عن التجارة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات التوظيف، ومعدلات نمو السوق وتقلص توريد السلع، مما يؤدي أيضاً إلى الضغوط على الحكم المحلي، ومن ثم فإن الدخول في صراع مع الصين هو أمر لا يمكن تصوره لأمثال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكلاهما لا يزال يعاني من تبعات الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008²⁶، كما أن الأمر أصبح مختلف خاصة بعد حدوث أزمة أخرى عالمية لا تقل خطورتها عن هذه الأخيرة والمتمثلة في أزمة جائحة كورونا وما خلفته وستخلفه من آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي.

3 - السياسات الصينية لمواجهة التهديدات والتصعيد الأمريكي للسيطرة على بحر الصين الجنوبي:

إنه نظراً لأهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين ما جعلها تسعى للسيطرة على هذا المسطح المائي الواقعة فيه أهم مناطق حبات نقاط "عقد اللؤلؤ" - استراتيجية صينية قائمة على إقامة موانئ في أهم الممرات ما جعلها تشكل عقداً - ولقد تنامي إدراك الصين لمدى ضرورة اعتماد سياسات لمواجهة التهديدات والتصعيد الأمريكي للسيطرة على بحر الصين الجنوبي ذا الموانئ والمضائق الهامة والموارد الطاقوية التي يحتويها، والتي تمر عبره السفن التجارية الصينية وكذا موارد الطاقة القادمة إلى السوق الصينية، مما دفعها إلى تطبيق اعتماد عدة سياسات متوازنة أبرزها ما يلي:

1.3 - تعزيز الوجود العسكري في بحر الصين باستراتيجية طويلة المدى:

لقد أصبح لدى الصين استراتيجية دفاعية نشطة في بحر الصين الجنوبي، تعتمد فيها بشكل أساسي على القوة البحرية، وهي الاستراتيجية التي أُعلن عنها سنة 1982 لتطويع الأسطول البحري الصيني عبر ثلاث مراحل زمنية أساسية هي²⁷:

- المرحلة الأولى (2000 2010): وكانت الصين فيها تكاد تفرض سيطرتها على النطاقات البحرية التي تربط بين: أوكيناوا، تايوان والفلبين.
- المرحلة الثانية (2010 - 2020): وتسعى الصين فيها إلى فرض سيطرتها على النطاقات البحرية في الجزر التي تربط بين جزر أوجاساوارا، جوام، وأندونيسيا.

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

- المرحلة الثالثة (2020 - 2040): وتتوقع الصين خلال هذه المرحلة وضع نهاية لهيمنة العسكرية الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي، مستخدمة في ذلك حاملات طائرات كعنصر أساسي في قوتها البحرية.

إن التصورات السائدة بشأن التوجهات العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي تركز على تحقيق الأهداف المتعلقة بما يلي²⁸:

1 - استعادة جزيرة تايوان، وهو الهدف الأول الذي لم تتخلى عنه العسكرة الصينية من نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو الاتجاه الاستراتيجي الذي جرت بشأنه عمليات تهديد صريحة وحشد عسكري فعلي، وأزمات دولية عدة مرات، إذ تم نشر صواريخ قصيرة المدى في نهاية عام 2010 في مضيق "فرموزا"، وقد أدت هذه الحالة تحديدا - تايوان - إلى صدور تصريحات صينية مهددة بإمكانية استخدام قواتها العسكرية في إطار تفاعلات تتعلق بها.

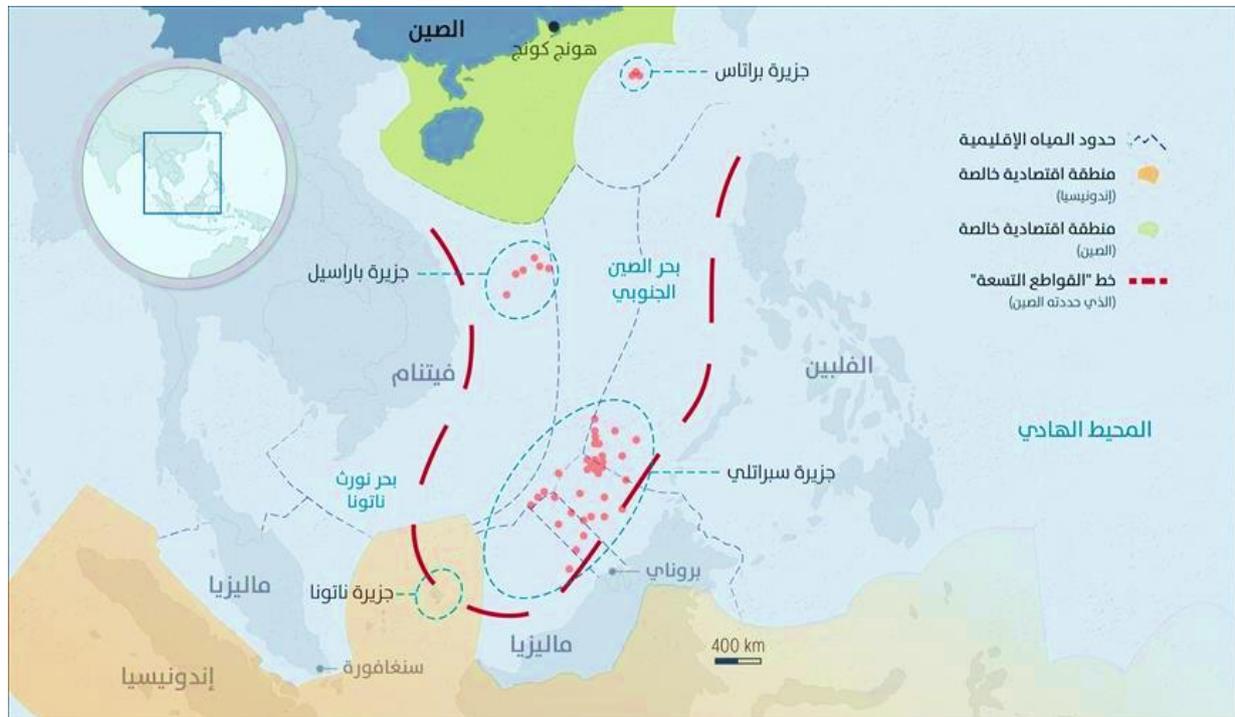
2 - موازنة الوجود العسكري الأمريكي، إذ أن هناك حالة توجس وشك معلنة على المستوى العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تحتفظ بقواعد عسكرية لها في اليابان وكوريا الجنوبية (والفلبين قبل الانسحاب منها)، إضافة إلى الوجود العسكري البحري لها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لاعتبارات تتعلق بضبط التوازنات في تلك المنطقة تجاه الصين تحديدا، ولحماية تايوان وردع كوريا الشمالية. وقد عملت على توسيع قاعدتها العسكرية في جزر "باراسيل" سنة 2008 عبر تعزيز قدرتها التسليحية، وإنشاء محطة إنذار مبكر فيها، كما عملت على استدامة وجود أسطولها البحري في نطاقات أخرى على الجهة المقابلة للساحل الغربي للفلبين، وفي سنة 2018 قامت الصين أيضا بزيادة عسكرة بحر الصين الجنوبي عن طريق وضع "صواريخ كروز" المضادة للسفن وصواريخ "أرض-جو" طويلة المدى في جزر "سبراتلي"، منتهكة بذلك تعهد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بأن الصين لا تنوي متابعة عسكرة جزر "سبراتلي"²⁹، وتجدر الإشارة إلى أن الصين بدءا من سنة 2014 قد شرعت في بناء العديد من الجزر الصناعية، وذلك لفرض سيطرتها على أكثر من ثلاثة آلاف هكتار من المناطق المتنازع عليها في سلسلة جزر "باراسيل" و"سبراتلي"، وذلك من خلال بناء منشآت مدنية وعسكرية عليها، حيث شيدت مهابط طائرات كبيرة ومرافق رادار وثكنات عسكرية لدعم عمليات الانتشار العسكرية البحرية والجوية، وتهدف الصين من هذه الجزر الصناعية إلى تأكيد هيمنها على مساحات واسعة من بحر الصين الجنوبي، وردع الدول الأخرى من محاولة إستغلاله³⁰.

وتدرك الصين أنه من أجل أن تتمكن من إقامة منطقة نفوذ لها في شرق - جنوب - وجنوب شرق آسيا، يجب عليها أولا تقويض التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة، وتعزيز مكانتها باعتبارها ضامنا للأمن والرخاء والرفاه الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف تعمل على توظيف تحالفها من كوريا الشمالية نظرا لأن هذه الأخيرة تمثل درعا تعزلها عن الوجود العسكري الأمريكي في شرق وجنوب شرق آسيا، فضلا عن مد نفوذها

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

خارج جنوب شرق آسيا، من خلال مشروع "الحزام والطريق" لتعزيز نفوذها على المستوى الدولي، وانتظاراً لتبلور أي فرص استراتيجية تمكنها من التخلص من الحصار الأمريكي لها في جنوب شرق آسيا³¹.

وإضافة إلى تلك النهج التي انتهجتها الصين، قامت بتأسيس مليشيات بحرية تعرف باسم "الرجال الزرق الصغار" (Little Blue Men)، والتي تضم مئات من سفن الصيد لتنفيذ عمليات استطلاعية واستخباراتية ومهام أخرى في المناطق المتنازع عليها في بحري الصين الجنوبي والشرقي، كما قامت بتسليح السفن التابعة لقوات حرس الحدود البحرية الصينية لأسلحة ثقيلة لهذا الغرض، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه السفن المدنية تتمركز في جزيرة "هاينان" الصينية، حيث تسعى الصين لإدامة سيطرتها على البحرين الجنوبي والشرقي على الرغم من إقرار محكمة التحكيم الدائمة في "لاهاي" في شهر جويلية 2016 حكماً أكدت فيه "عدم وجود أساس قانوني لمطالبة الصين بحقوق تاريخية على الموارد في المناطق البحرية داخل خط القواطع التسعة"، وقد أشارت وزارة الدفاع الأمريكية إلى المليشيات شبه العسكرية البحرية التابعة للصين في تقريرها السنوي عن القوة العسكرية الصينية الصادر سنة 2017، حيث أوضح هذا التقرير أن هذه المليشيات يتم توظيفها من أجل تأكيد سيادة الصين على بحري الصين الجنوبي والشرقي، وذلك من خلال عمليات استفزازية لا تصل إلى مستوى الصراع العسكري التقليدي، فهي تهدف إلى فرض سيطرة الصين البحرين من دون قتال³².

خريطة رقم (01): المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

المصدر: عبد الجبار أبو راس، إندونيسيا تواجه الصين في مياه "ناتونا" وتبعث إشارات "تحدي" عسكرية، 13 سبتمبر 2017، وكالة الأناضول، تاريخ الاطلاع (2021/06/30)، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3jqIOW1>

2.3 - استراتيجية الارتكاز على طريق الحرير البحري:

تعتمد الصين من خلال هذه الاستراتيجية لتأمين الموانئ في المحيط الهندي، خاصة في دول كممثل كمبوديا، لاوس وتايلاندا، والتي قد بدأت الصين فيها بنشر سلسلة من القواعد العسكرية الخاصة بها في المياه الإقليمية لهذه الدول عبر استراتيجية عرفت باسم "اللألي الصينية" أو "عقد اللؤلؤ"، لحماية خطوط التجارة الصينية، إذ قامت سنة 2017 بافتتاح قاعدة عسكرية لها في "جيبوتي" كما قامت في سنة 2018 ببناء قاعدة عسكرية لها في "جيواني" بباكستان على بعد 500 كم من مضيق هرمز لتأمين وارداتها من الغاز والنفط القادمة من الخليج العربي، فضلا عن الاستحواذ على ميناء "هامبانتوتا" في سيريلانكا³³، حيث أبرمت الصين عقد إيجار لمدة 99 عاما لبناء ميناء جديد في "هامبانتوتا" وقد قامت بتطويره³⁴، ويُذكر أن هذا الميناء يقع على الطرف الجنوبي من سيريلانكا، وهو ممر بحري رئيسي للتجارة بين الهند والصين يمر من خلاله حوالي 70.000 إلى 80.000 سفينة، تجدر الإشارة في هذا الصدد أنه قد تم تدمير المنطقة التي كان بها الميناء سنة 2004 في إعصار "تسونامي" الذي ضرب المحيط الهندي، وفي سنة 2005 عندما انتخبت سريلانكا "ماهيندا راجاباكسا Mahinda Rajapaksa" رئيسا لها، والذي بدأ البحث عن التمويل لبناء وتطوير ميناء "هامبانتوتا"، حيث وصل "راجاباكسا" لأول مرة إلى الهند أقرب حليف لسيريلانكا لكنها رفضت الأمر، ثم اقترب من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وغيرهما من المستثمرين المحتملين، ولا أحد منهم أعرب عن الكثير من الحماس له، وفي النهاية وافقت الصين وكانت مقراً جذاباً للرئيس "راجاباكسا" كما لم تفرض الصين شروطاً للإصلاح أو الشفافية أو غيرها من القضايا المتعلقة بالحوكمة على سيريلانكا³⁵، فحسب هذا الاستثمار والإقراض يُرى على أنه للوهلة الأولى يبدو أن هذا المشروع يدل على الافتراض الاقتصادي الصيني، إذ أصبحت سيريلانكا أكثر اعتماداً على الاستثمارات الصينية وخاضعة لمصالحها³⁶، وبذلك اكتسبت الصين صديقا آخر في جنوب آسيا³⁷.

ولم تكف الصين باستراتيجية أمنية وعسكرية فقط بل رافقتها استراتيجية اقتصادية بمنظور استراتيجي تعبوي، اتضحت معالمها من خلال طريق الحرير الجديد، حيث أعلنت الصين مشروع "طريق واحد - حزام واحد" (One Belt - One Road) سنة 2013، حيث يعد أكبر مشروع اقتصادي عالمي لربط 68 دولة في آسيا، إفريقيا وأوروبا عبر طرق برية وبحرية وسكك حديدية، ويهدف المشروع إلى ربط الصين مع ثلثي دول العالم بعيداً عن النفوذ الأمريكي، وفي هذا الصدد قامت الصين بإطلاق أول قطار ضمن هذا المشروع من شرق الصين إلى لندن سنة 2017³⁸، تجدر الإشارة إلى أنه بحلول شهر جويلية 2018 قد وقعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية على وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، ما وسع نطاق المبادرة من أوراسيا إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب المحيط الهادئ³⁹، فضمن هذا المشروع أرادت الارتكاز في مجالها الحيوي الأول، الارتكاز على طريق الحرير البحري (الحزام البحري) لتأمين نفسها، حيث قامت بطرح مشروع قناة برزخ "كرايشموس" في تايلاند، والتي ستوفر 1200 كم من

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

الملاحة، وستعمل كمر بديل عن مضيق ملقا الذي يخضع عمليا للوصاية الأمريكية، وتجدر الإشارة إلى أن الانقلاب العسكري المدعوم أمريكيا سنة 2014 قد أتى بحكومة غير مرحبة بذلك المشروع، حيث أعلنت الحكومة التايلاندية في سنة 2018 عن عدم تحمسها لذلك المشروع، كما قامت بتشديد ممر التنمية الباكستاني والذي أعلن عنه سنة 2015 لربط غرب الصين بميناء "جوادر" المطل على بحر العرب، وتم بالفعل تشييد طرق وسكك حديدية، حيث يتيح هذا الممر ربط غرب الصين ببحر العرب القريب من الخليج العربي، أين توجد مصادر الطاقة، كما سيسمح بتصدير البضائع الصينية دون المرور ببحر الصين الجنوبي حيث الأساطيل الأمريكية⁴⁰.

كما جددت الصين التزامها ببرنامج رئيسي لمبادرة الحزام والطريق في ميانمار، بما في ذلك بناء ميناء في أعماق البحار في "كياوكبيو Kyaukpyu" على الساحل الغربي لميانمار، وقد تم التوقيع عليه خلال رحلة استمرت يومين إلى ميانمار من قبل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في جانفي 2019، وقد جاء الاتفاق في وقت تعرضت فيه ميانمار لانتقادات كبيرة من قبل الدول الغربية⁴¹، وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية الصين قد ارتكزت أيضا في تأمين الساحل الشرقي على بناء عدة جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، وبناء دفاعات عليها كمراكز متقدمة للدفاع عن الساحل الحيوي⁴²، كما أنه من شأن بناء البنية التحتية للموانئ التي تقوم بها الصين، يمكن لها أن تصبح ثنائية الغرض وتستضيف السفن العسكرية الصينية والغواصات وأن تكون لأغراض المراقبة ولتعزيز طموحاتها البحرية⁴³.

وبذلك تسعى الصين في ظل اهتمامها بمجالها الحيوي، من أن تصبح حليفا دائما وموثوقا لمجموعة من البلدان التي تشترك في إثنين من السمات؛ تقع بجوار الممرات البحرية العالمية، ويمكن مساعدتها من خلال زيادة نفوذها ضد الجهات الخارجية الأكثر قوة⁴⁴، إذ تستخدم الصين مشاريع تطوير الموانئ الواقعة في مجالها الحيوي الأول - منطقة جنوب شرق آسيا - ليس لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل من خلال الاستيلاء على الأصول فيها، ولكن من أجل بناء شراكات طويلة الأمد مدعومة بأجندات جيوسياسية متداخلة أو متكاملة، حيث يرى الباحثين "جوردن كالينوف Jordan Calinoff" و"دافيد غوردون David Gordon" أنه لا يزال الوقت مبكر لتقييم ما إذا كانت هذه الاستثمارات في الموانئ ستكون مفيدة للجانبين في المجال الاقتصادي، إلا أنها تحقق فعلا نتائج جيوسياسية مرغوبة على حد سواء بالنسبة للصين والدول المتلقية⁴⁵ للاستثمارات ومشاريع طريق الحرير البحري الصيني.

فمع النمو السريع للاقتصاد المرتبط بالبحر نظرا لتحسين بنية الصناعة البحرية، فإن المناطق الساحلية أصبحت نقطة الاستقطاب للتطور الاقتصادي، وقد نتج عنه أيضا زيادة الاتكال على الخارج من أجل تسريع وتيرة أرباح المشاريع الاقتصادية، والاعتماد على التمويلات المرتبطة بالعملة، وهذا لا يعكس فقط تعاضم كفاءة الصين في استعمال البحر كدافع محفز للتطور في مجالات النقل والطاقة، بل قد أصبح البحر أيضا يكتسب دورا لا غنى عنه لأمن الصين القومي، على مستويات متعددة تشمل الصناعة، الطاقة،

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

الإدارة المجتمعية، الخدمات الشعبية، ولقد طورت الصين علاقة بالغة التعقيد مع البحر، فهي علاقة لا تحتاج فقط إلى استمداد دوافع التطور من البحر أو من خلاله، بل أنها علاقة قد حتمت على الصين أيضا أن تكون قادرة على المحافظة على هذا المستوى⁴⁶ وهذه المكانة، من أجل تأمين موانئ مجالها الحيوي خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا.

ولذلك تعتمد الصين كثيرا على طريق الحرير البحري كمرتكز رئيسي لتأمين الموانئ ومجالها الحيوي في شرق - جنوب شرق - جنوب آسيا، وتوليه أهمية كبيرة من المنظور الجيوسياسي، ونظرا لكون بحر الصين الجنوبي يقع في منطقتها الحيوية، وبما أن تسمية هذا البحر ذات علاقة بالصين من ناحية التشابه بالاسم، فإن ذلك يدعو إلى إبراز الأهمية الاستراتيجية للبحر لدى الصين، بالإضافة إلى القوى الدولية التي لديها مصالح جيوبوليتيكية فيه، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد تحاول الصين التأكيد على أن بحر الصين الجنوبي ليس عائقا أمام استدامة علاقات قوية بين الصين وباقي دول الإقليم، لذا فإنه بات عليها استراتيجيا بناء قوة بحرية لتأمين مصالحها، خاصة بعدما تحول هذا البحر إلى نقطة صراع جوهرية في التنافس الأمريكي - الصيني في ظل الوجود الأمريكي المكثف في منطقة جنوب شرق آسيا، ولبيان خطورة بحر الصين الجنوبي في المنظور الجيوسياسي الصيني نجد أن ما نسبته 82% من جميع الكميات الطاقوية التي تستوردها الصين تمر عبر هذا البحر، بعد أن تجتاز مضيق "ملقا" الاستراتيجي، لذا تنتظر دول كثيرة مظلة عليه والصين تحديدا، إلى الجزر الواقع فيه والقريبة منه الموجودة في منطقة شرق آسيا بعين الاعتبار لكون هذه الجزر تشكل محطات مهمة لنشر القواعد العسكرية والتسهيلات المختلفة للمراقبة، إضافة إلى وجود موانئ ذات أهمية كبيرة فيها، حيث تشكل هذه المداخل الجغرافية نقطة ضعف حرجة في الاستراتيجية البحرية الصينية، لكونها تقع تحت سيطرة قوى آسيوية متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁴⁷، وكما تمت الإشارة إليه بأن الجزء الأكبر من واردات الصين من الطاقة يمر عبر أقصى الحدود في مضيق "ملقا" الضيق، حيث تمتلك البحرية الأمريكية القدرة على اعتراض المرور عبره، الأمر الذي يهدد أحد أهم شريان للحياة في الصين - ألا وهو الطاقة - وقد تم تلخيص هذه الثغرة الأمنية الشهيرة على أنها "معضلة ملقا" الصينية، من قبل الرئيس الصيني آنذاك "هو جينتاو" سنة 2003 فبالنسبة له؛ كانت المعضلة بالنسبة للصين هي أنها تقتصر إلى البديل عن اعتمادها على المضيق والقدرة على مواجهة التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث تستخدم الصين مبادرة "الحزام والطريق" لمحاولة تخفيف من هذا الضعف المزدوج بشكل مباشر وغير مباشر، وقد تمثلت أكثر عناصره استراتيجية هي مشاريع الموانئ في "جوارر" و"كياوكيبو"، وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الصيني بكل من مينائي "جوارر" و"كياوكيبو" يسبق مبادرة "الحزام والطريق"، وأن جهود الصين لمعالجة نقاط ضعفها في مجال الطاقة في المجال البحري قد بدأت في وقت مبكر من سنة 2004 تحت حكم الرئيس السابق "هو جينتاو"، وعلى إثر ذلك بدأ البنتاغون الأمريكي باستخدام عبارة "سلسلة من اللؤلؤ" لوصف الجهود الصينية لبناء علاقات استراتيجية على طول الممرات

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

البحرية من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي، وحتى ذلك الحين كان تطوير الموانئ أحد مواضيع نهج الصين فبحلول منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والواحد والعشرين، ركزت الصين جهودها على إنشاء أربعة مشاريع موانئ رئيسية، وإنشاء أو تعزيز المرافق في موانئ كل من "هامبانغوتو"، "جوادار"، "كياوكيبو"، و"شيتاغونغ" في بنغلاديش، ومن منظور أمن الطاقة، كان مينائي "جوادار" و"كياوكيبو" الأكثر أهمية بسبب الروابط بينهما الخاصة بمشاريع خطوط الأنابيب الكبيرة الحالية أو المقترحة لنقل الطاقة⁴⁸، لذلك أولت الصين أهمية كبيرة لمبادرتها الاقتصادية "الحزام والطريق" وخاصة في شقها البحري "الحزام البحري" أو ما يسمى طريق الحرير البحري الخاص بهذه المنطقة، كمرتكز أولي لتأمين موانئ مجالها الحيوي.

الخاتمة:

إن أهمية منطقة بحر الصين الجنوبي قد جعلت الصين والولايات المتحدة الأمريكية تدخلان في نزاعات وتصادمات من أجل الهيمنة على هذا المجال الجيو- استراتيجي الهام، والعمل على عدم سيطرة طرف واحد عليه بما يهدد مصالح الآخر، ومما سبق ذكره يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1 - سوف تصبح منطقة جنوب شرق آسيا في السنوات القادمة مجالاً للتصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، نظراً للصعود الصيني في النظام الدولي مقابل تراجع الهيمنة الأمريكية والتي بدت بشكل واضح فترة الرئيس السابق "دونالد ترامب"، ومحاولة الإدارة الجديدة بقيادة "جو بايدن" تدارك الأمر وانتهاج نفس نهج سلفه "باراك أوباما" من خلال العودة إلى استراتيجية "الاتجاه شرقاً" أي منطقة آسيا والمحيط الهادي من أجل محاصرة الصين التي أثبتت مكانتها الدولية خلال أزمة جائحة كورونا.

2 - إن احتمالات الصراع العسكري الفعلي بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها مع الصين، تعتبر احتمالات بعيدة الوقوع خوفاً من عودة أعمال القرصنة البحرية وعمليات تهريب المخدرات في البحار، والتي قد خلقت مشكلة معقدة لمختلف الدول المطلة على المحيط الهندي وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

3 - إن مشروع طريق الحرير البحري الذي أطلقه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أثناء زيارته إلى الدول المجاورة للصين في جنوب شرق آسيا خلال شهر أكتوبر 2013، يهدف إلى تحقيق أهم الأهداف الصينية والمتمثلة في حماية أمنها البحري، وإلى إقامة تعاون أعمق مع دول منطقة جنوب شرق آسيا ككل وفقاً لمبدأ "السلام، التناسق والإثراء".

الهوامش:

1 - مدحت أيوب، "الأزيان بين بكين وواشنطن"، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 183، (جانفي 2011)، ص. 99.

2 - مصطفى كمال، "جيوسياسية الطاقة .. النزاع الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 96.

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

- 3 - مدحت أيوب، مرجع سابق، ص. 99.
- 4 - شادي عبد الوهاب منصور وعلي صلاح، تقرير المستقبل: كيف تتعامل الدول مع التهديدات المتصاعدة للأمن البحري، (حسام إبراهيم محررا)، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص. 8.
- 5 - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص ص. 97 - 98.
- 6 - نفس المرجع، ص ص. 98 - 99.
- 7 - عبد العزيز جراد، الجيوسياسة: مفاهيم، معالم ورهانات، (الجزائر: منشورات دار الشهاب، السداسي الأول 2018)، ص. 119.
- 8 - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 99.
- 9 - "China Power Team, "How Much Trade Transits the South China Sea?" China Power, CSIS China Power Project, International Monetary Fund, 2 August 2017, Updated 25 January 2021, Accessed: (21/07/2021), see the link: <https://bit.ly/3hYIStI>
- 10 - Nicholas John Spykman, The Geography of Peace, (Edity by: Helen R. Nicholl), (New York: Harcourt, Brace and Company, INC, 1944), p. 43.
- 11 - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 99.
- 12 - Marvin Ott, "The South China Sea in Strategic Terms", 14 May 2019, the Wilson Center, (21/07/2021), see the link: <https://bit.ly/3hVJhwY>
- 13 - علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص ص. 130 - 131.
- 14 - نفس المرجع، ص. 134.
- 15 - حنان قنديل، "الصين واستمرارية الصعود السلمي"، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 183، (جانفي 2011)، ص ص. 54 - 57.
- 16 - علي سيد النقر، مرجع سابق، ص ص. 131 - 132.
- 17 - وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص ص. 196 - 197.
- 18 - عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص ص. 164 - 165.
- 19 - كونغ زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية: التحديات وإدارة الاستجابات، (ترجمة: حليم نصر)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، جانفي 2017)، ص. 87.
- 20 - عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص ص. 164 - 165.
- 21 - منى سليمان، "انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 111.

"النزاع الأمريكي - الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي"

- 22 – Mrittika Guha Sarkar, "Military Developments in the South China Sea Amidst COVID-19", East Asia Military Monitor, Vol. 3, No. 3, (MAY – JUNE 2020), p. 8.
- 23 – "Vietnam's Response to the United States' Changing Approach to the South China Sea", August 3, 2020, Council on Foreign Relations, (04/07/2021), see the link: <https://on.cfr.org/3hqt2Wf>
- 24 – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2010)، ص ص. 163 – 164.
- 25 – السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص ص. 164 – 165.
- 26 – كونغ زهينغيو، مرجع سابق، ص. 282.
- 27 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 100.
- 28 – محمد عبد السلام، "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 183، (جانفي 2011)، ص. 62.
- 29 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 100.
- 30 – شادي عبد الوهاب منصور وعلي صلاح، مرجع سابق، ص. 8.
- 31 – ستيرلنج جينسين، "عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 36.
- *خط القطاعات التسعة: خط تم تحديده على خريطة بحرية في عام 1947، حيث يغطي معظم أجزاء بحر الصين الجنوبي والذي تطالب به الصين.
- 32 – شادي عبد الوهاب منصور وعلي صلاح، مرجع سابق، ص. 6.
- 33 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 100.
- 34 – Christopher Mott, "Don't Fear China's Belt and Road Initiative", Survival, Vol. 62, No. 4, (August – September 2020), p. 50.
- 35 – Jordan Calinoff and David Gordon, "Port Investments in the Belt and Road Initiative: Is Beijing Grabbing Strategic Assets?", Survival, Vol. 62, No. 4, (August – September 2020), p. 64.
- 36 – Christopher Mott, Op. cit, p. 50.
- 37 – Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p. 68.
- 38 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.
- 39 – خالد حسين، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 11.
- 40 – مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.
- 41 – Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p. 69.

42 - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.

43 - Ritika Passi, "Unpacking Economic Motivations and Noneconomic Consequences of Connectivity Infrastructure Under OBOR", in: Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative, (Edited by Li Xing), (Cham, Switzerland: published by the registered company Springer Nature, 2019), p. 187.

44 - Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p. 60.

45 - Ibid, p. 70.

46 - كونغ زهيغيو، مرجع سابق، ص. 52.

47 - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص ص. 98 - 99.

48 - Jordan Calinoff and David Gordon, Op.cit, p.71.